البيت الابيض يغيّر اتجاهه

العراق وأمريكا والافق الزمني الموعود

اتفق رئيس الوزراء نوري المالكي والرئيس جورج بوش على تحديد "افق زمني" لخفض القوات الامريكية في العراق على الرغم من معارضة بوش منذ وقت طويل لوضع حدود زمنية لانسحاب القوات. وفي أكثر اقتراب لإدارة بوش من التسليم بامكانية وضع جدول زمني من نوع ما للتخفيضات المستقبلية للقوات الامريكية قال البيت الابيض ان الولايات المتحدة والمفاوضين العراقيين سيسعون الى "اهداف طموحة" لعمليات الانسحاب.

متابعة: المدى

ورفض بوش فكرة تحديد جدول زمني لانسحاب القوات حتى في الوقت الذي تعهد فيه مرشح الرئاسة الديمقراطي باراك اوباما بسحب القوات خلال ١٦ شهراً اذا ما تم انتخابه.

وفي محاولة للتهوين من فكرة حدوث تحول في السياسة أصر البيت الابيض على ان بوش والمالكي اتفقا عبر الحديث من خلال دائرة تلفزيونية مغلقة يوم الخميس الماضي على ان خفض القوات "سيعتمد على ظروف تتحسن باستمرار على الارض وليس على موعد اعتباطي للانسحاب."

ويعمل مسؤولون عراقيون وامريكيون على ابرام اتفاق رسمي بشأن وضع القوات لتوفير اساس قانوني لبقاء قوات امريكية في العراق حين ينتهي تفويض ممنوح من الامم المتحدة بحلول نهاية العام.

واثار المالكي الذي يؤكد على ثقة حكومته المتزايدة مع تقليص العنف الاسبوع الماضي امكانية تحديد جدول زمني لانسحاب القوات الامريكية لكن المسؤولين الامريكيين كانوا اكثر حذراً.

وقال البيت الابيض أن بوش والمالكي يهدفان للتوصل لاتفاق بحلول نهاية الشهر.

واضاف ان "الرئيس ورئيس الوزراء اتفقا على ان تحسن الظروف الامنية يجب ان يسمح بأن تشمل الاتفاقات التي يجري التفاوض بشأنها حاليا افقا زمنيا عاما للوفاء بأهداف طموحة.. مثل استئناف السيطرة الامنية العراقية في مدنهم ومحافظاتهم ومزيد من الخفض للقوات القتالية الامريكية بالعراق."

غير ان البيت الابيض تجنب الرد على اسئلة حول ما اذا كان الاتفاق سيشمل تواريخ محددة.

وعلى الرغم من تأكيد البيت الابيض على ان بوش يتمسك باستراتيجيته الا أن السناتور الديمقراطي جوزيف بيدن رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ قال ان "الإدارة في نهاية المطاف تواجه الواقع".

وقال بايدن "ارحب بالاعلان اليوم عن ان الرئيس غير اتجاهه وتخلى عن معارضته الشديدة لتحديد إطار زمني لإعادة انتشار القوات الامريكية في العراق."

وأصر بوش كثيرا على ان تحديد جدول زمني للانسحاب سيساعد المتمردين في جهودهم للاطاحة بالحكومة العراقية الهشة.

وقال سكوت ستانزيل المتحدث باسم البيت الابيض الذي كان مسافرا مع بوش في حملة لجمع تمويل في اريزونا ان الحديث السابق عن "جدول زمني" جاء من الديمقراطيين بالكونجرس "الذين يريدون الانسحاب بصورة اعتباطية من العراق".

واصبحت مستويات القوات قضية رئيسية في حملة الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في نوفمبر تشرين الثاني بين اوباما والمرشح الجمهوري جون مكين الذي يدعم استراتيجية الإدارة الحالية في العراق. ومن المتوقع ان يزور اوباما العراق في وقت قريب.

وقالت نيكول والاس مستشارة مكين ان المرشح الجمهوري ينظر الى مناقشات بوش والمالكي يوم الجمعة على انها دليل على ان زيادة القوات مؤخرا نجحت مما جعل "انسحابا يعتمد على الظروف" امرا ممكنا.

وتجشم البيت الابيض المشاق يوم الجمعة ليتجنب الفاظ "جدول زمني" او "حد زمني" التي استخدمها منتقدو الحرب مرارا في حملتهم من اجل استراتيجية للخروج من العراق.

وتمشيا مع المصطلحات الجديدة وصف على الدباغ المتحدث باسم الحكومة محادثات المالكي وبوش بانها تركز على وضع اطار لافق زمني للنقل الكامل للمسؤولية الامنية الى القوات العراقية استعدادا لخفض القوات الامريكية وانسحابها من العراق.

وهناك ضغوط محلية قوية على العراق لكي يحدد تواريخ لانسحاب القوات الامريكية ولاسيما مع انخفاض العنف الى ادني مستوياته خلال اربعة اعوام ومع زيادة قوات الامن العراقية.

ومن المرجح ايضا ان يحاول خصوم المالكي السياسيون استغلال قضية وجود القوات الامريكية غير المحدد في الانتخابات الاقليمية في وقت لاحق من العام الجاري.

وسيكمل اللواء الاخير من خمسة الوية اضافية ارسلها بوش الى العراق في عام ٢٠٠٧ انسحابه الاسبوع المقبل ليترك ١٤٠ الف جندي في البلاد. وامر بوش بزيادة القوات لوقف العنف في العراق.

الى ذلك كشف اثنان من كبار المسؤولين في وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" الأربعاء الماضي عن توقعاتهما بالتوصية بإجراء مزيد من التخفيض على عدد القوات الأمريكية في العراق خلال فصل الخريف المقبل، والبحث عن سبل لزيادة عددها في أفغانستان.

فقد عبر وزير الدفاع الأمريكي، روبرت غيتس، عن أمله بإرسال المزيد من القوات الأمريكية إلى أفغانستان "في أقرب وقت ممكن."

كذلك قال الأدميرال، مايك مولن، قائد القوات الأمريكية المشتركة، إن التحسن الذي شاهده خلال زيارته الأخيرة إلى العراق يمكن أن يشكل سبباً للتوصية بخفض جديد في القوات الأمريكية هناك، مشيراً إلى أنه لا يوجد طلب بهذا الشأن، وإنما يمكن أن يتم ذلك في المستقبل.

وأضاف مولن:"لقد أصبح العدو في أفغانستان أكثر شراسة وقوة وتطوراً وتنوعاً... ونحن يمكننا أن نصبح أفضل، وينبغي علينا أن نكون كذلك."

جاء ذلك في أعقاب الهجوم الذي شنه مسلحون الأحد الماضي في شرقي أفغانستان، وأسفر عن مصرع تسعة جنود أمريكيين، وإصابة ١٥ آخرين بجروح.

وقال مولن: "ثمة حاجة واضحة وملحة لنعرف ما ينبغي علينا القيام به من أجل زيادة عدد القوات"، موضحاً أن هذا يعني أيضاً أنه يجب دراسة وتحليل وضع القوات في أفغانستان."

البيت الابيض

بترقب بالغ .. باراك أوباما قد يصل العراق في أية لحظة

كابول/ وكالات

وصل المرشح الديمقراطي المفترض للانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة، باراك أوباما، إلى كابول صباح امس السبت في مستهل جولة مقررة في الشرق الأوسط وأوروبا فيما يتوقع ان يتوجه اوباما الى العراق في توقيت غير معلن.

وبدا من الواضح أن تشمل جولة أوباما زيارة لأفغانستان على ضوء تصاعد العنف الدموي وارتفاع قتلى القوات الأمريكية والتحالف هناك إلى ثلاثة أضعاف الخسائر البشرية التي منيت بها تلك القوات في العراق خلال هذا الشهر فقد شهد الأحد الماضي مصرع تسعة جنود أمريكيين خلال مواجهات مع قرابة ٢٠٠ من ميليشيات طالبان شرقي أفغانستان، في أسوأ خسائر تمنى بها القوات الأمريكية هناك خلال السنوات الثلاث الماضية.

ومن المقرر أن تشمل جولة أوباما العراق، إلا أن تفاصيل الرحلة لم يتم الكشف عنها لدواع أمنية الا ان مصادر تتوقع ان الزيارة قد تتحقق في أية لحظة

وكان المرشح الديمقراطي المفترض قد وصف الأسبوع الفائت الحرب في العراق بأنها "تشويش خطير" على الهدف الرئيس الذي يجب أن تضعه الولايات نصب عينيها، وهو الحرب في أفغانستان، متهماً الإدارة الأمريكية بتضييع فرصة مطاردة زعيم تنظيم القاعدة، أسامة بن لادن.

وتشبث باراك أوباما، بدعوة رئيس الحكومة نوري المالكي لوضع جدول زمني لسحب القوات الأمريكية من بلاده، قائلاً إنها بمثابة "فرصة هائلة." وجدد أوباما، في مقالة بصحيفة "نيويورك تايمز" تحت عنوان "خطتي للعراق،" تعهداته السابقة بإنهاء الحرب وسحب قوات بلاده من هناك، حال فوزه بالانتخابات الرئاسية.

وقال إن أولى المهام الجديدة التي سيوكلها للجيش الأمريكي هي وضع نهاية للحرب، والتركيز على التحديات الأمنية العريضة التي تواجه الولايات المتحدة.

وهاجم سياسة غريمه المرشح الجمهوري المفترض جون ماكين حول العراق قائلاً: "على نقيض السيناتور ماكين، سأوضح الأمر جلياً أننا لا نسعى خلف وجود في العراق مماثل لقواعدنا الدائمة في كوريا الجنوبية."

وأيد في مقالته رأي رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة، الأدميرال مايك فالون، الأخير الذي استبعد فيه امتلاك الولايات المتحدة المصادر الكافية لإكمال مهمتها في أفغانستان، وذلك حتى تقليص واشنطن لالتزاماتها في العراق.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد شدد الأسبوع الماضي أن أي اتفاق مستقبلي بين العراق والولايات المتحدة يجب أن يتضمن جدولاً زمنياً لسحب القوات.

وأنتهز سيناتور ألينوي تلك الفرصة ليؤكد في مقالته الصحيفة أن هذه الدعوة تمثل "فرصة هائلة.. يجب انتهاز هذه اللحظة لبدء سحب مرحلي لقواتنا المقاتلة، وهو أمر طالبت به كثيراً.. إنه ضرورة لنجاح طويل الأمد في العراق ومصالح الولايات المتحدة الأمنية." وكتب أن الانسحاب "يحتم تعديلات تكتيكية" مع قيادات الجيش والمسؤولين العراقيين لضمان "انسحاب آمن للقوات الأمريكية." وأضاف: "وكما ذكرت مراراً، علينا توخي الحذر عند الانسحاب من العراق.. علينا إعادة نشر كتائبنا المقاتلة بأمان، بوتيرة تقتضي سحبهم خلال ١٦ شهراً، وهذا يعني الانسحاب في صيف ٢٠١٠ - عامان من الآن، وأكثر من سبع سنوات منذ بدء الحرب."

أوباما

وأقر خلال المقالة بتأثير إرسال قوات إضافية للعراق، والتي أبدى معارضة لها، في خفض العنف قائلاً: الإنجازات البطولية لقواتنا خفضت معدل العنف." وفي وقت سابق، قال مصدران مطلعان إن المرشح الديمقراطي المفترض سيغادر إلى العراق برفقة السيناتور الجمهوري شاك هاغل والديمقراطي جاك ريد. وذكر المصدران أن توقيت زيارة وفد الكونغرس، المعروف باسم "كوديل" CODELسيتزامن مع جولة أوباما، التي أُعلن عنها في وقت سابق، إلى فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، وإسرائيل، والأردن. وتهدف الجولة للترويج للسياسة الخارجية للمرشح الديمقراطي المفترض، في وقت تتكتم فيه حملة أوباما على موعد الجولة لأسباب أمنية.

في انتظار بيان حكومة براون عن المستقبل في العراق

رغبات بريطانيا وصندوق البصرة

متابعة/ المدى

تتوجه انظار بريطانيا من جديد نحو البصرة وصندوق تنميتها في محاولة لاستثمار الوضع الامني المتحسن وايضا لتطبيق خطة سريعة تتجاوز حكومة براون فيها التراجع الملحوظ في الشعبية وتعالج شعور الرأي العام البريطاني بالخيبة.

قيام رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون بزيارة لم يعلن عنها من قبل للعراق هو تحرك ياتي سعيا للبناء على الوضع الامني المتحسن في البلاد والترويج للاستثمارات

ومن المتوقع أن يشيد براون بتراجع أعمال العنف في العراق خاصة في محافظة البصرة الجنوبية التي كانت تحت السيطرة الامنية للقوات البريطانية قبل أن تسلمها للقوات العراقية في كانون الاول الماضي.

وقال متحدث باسم براون الاسبوع الماضي ان رئيس الوزراء البريطاني يريد أن يركز على "العامل الاقتصادي" خلال الزيارة ويشجع الاستثمار في البصرة الغنية بالنفط ونقطة نقل معظم صادرات النفط الخام.

وأضاف أنه لا يتوقع أن يعلن براون أي بيانات بخصوص عدد القوات البريطانية في البلاد الذي ما زال نحو أربعة الاف جندي بعد تأجيل خطط بزيادة خفض القوات.

ومن المتوقع أن تصدر حكومة براون التي تراجعت شعبيتها في استطلاعات الرأي بيانا للبرلمان يوم الثلاثاء المقبل يتعلق بدور بريطانيا في المستقبل في العراق.

وكان براون وبرهم صالح نائب رئيس الوزراء أطلقا في كانون الاول الماضي صندوق تنمية البصرة لتشجيع الاستثمار في محافظة البصرة.

ورئيس الوزراء البريطاني هو أحدث أكبر مسؤول يزور العراق منذ تراجع أعمال العنف بشكل كبير. وسافر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الى بغداد في وقت سابق من الشهر الحالي وحث المنطقة على المساعدة في اعادة اعمار العراق بعد سنوات من الحرب.

ويرجع محللون الفضل في تراجع أعمال العنف في العراق الى أدنى مستوياتها منذ أربعة أعوام الى زيادة القوات الامريكية وموقف القوات الامنية العراقية الاكثر حزما.

وأعلنت بريطانيا في تشرين الاول الماضي عزمها خفض عدد قواتها الى ٢٥٠٠ بحلول نيسان من العام الحالي لتخفض من مستوى مشاركتها في حرب لا تحظى بشعبية بين كثير من البريطانيين.

وأشار جوك ستيروب قائد الجيش البريطاني يوم الجمعة الى أن الخفض الكبير في القوات في العراق حيث قتل ١٧٦ جنديا بريطانيا منذ عام ٢٠٠٣ سيؤجل حتى العام المقبل.

وعدم شعبية حرب العراق كان من بين أسباب تنحي توني بلير رئيس الوزراء السابق لبريطانيا عن منصبه في حزيران من العام الماضي.

وتتفاقم الضغوط على براون بشأن قواعد الاقتراض العام في بريطانيا وقد تضطر بريطانيا الى تخفيف قواعدها المالية بعدما أظهرت بيانات يوم الجمعة أن الاقتراض العام ارتفع الى أعلى مستوياته وهو ما يهدد بخرق القيود التي فرضتها الحكومة بشأن حجم القروض التي يمكنها الحصول عليها.

وبلغ صافي قروض القطاع العام في الربع الاول من السنة المالية ٢٤,٤ مليار جنيه استرليني (٤٨,٦ مليار دولار) وهو أكبر رقم فصلي منذ بدأ تسجيل بيانات القروض العامة في عام ١٩٤٦,

وبلغ عجز الميزانية الحالية في الفترة ذاتها ٢٠,٤ مليار استرليني وهو مستوى قياسي أيضا. وأثناء توليه وزارة المالية وضع جوردون براون قاعدتين لتنظيم المالية العامة بأن تقترض الحكومة للاستثمار فحسب خلال الدورة الاقتصادية وألا يزيد الدين العام عن مستوى معقول يمكن خدمته بما يعادل ٤٠ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي. ويقترب الدين العام من ٤٠ بالمئة ويقول محللون ان الحكومة قد تخترق هذا المستوى مع تباطؤ الاقتصاد وفي ظل تزايد ضغوط الانفاق.

وأفادت صحيفة فاينانشال تايمز يوم الجمعة أن مسؤولي وزارة الخزانة يعملون سرا على اعداد خطط لاصلاح القواعد وان هذا قد يعلن في تقرير قبل الموازنة في الخريف وربما يسمح بزيادة الاقتراض.

لكن وزير المالية اليستير دارلنج قال لراديو هيئة الاذاعة البريطانية (بي.بي. سي) "لم نتوصل الى أي قرار بهذا الشأن." واضاف أن الحكومة طالما قالت ان القواعد تخضع للمراجعة بشكل مستمر.

غير أن التلميحات الى أن الحكومة ربما توشك على تخفيف القواعد للسماح بزيادة الاقتراض أثارت المخاوف بالسوق.

وتراجع الاسترليني مقابل الدولار واليورو مدعوما بتنامي شعور المستثمرين بأن الاقتصاد البريطاني يواجه رياحا معاكسة وأن الحكومة غير قادرة على فعل المزيد لدعمه.

وقال ادم كول من ار.بي.سي كابيتال ماركتس "هذا يثير تساؤلات بشأن مصداقية السياسة المالية في وقت تبدو السياسة النقدية غير قابلة للاستدامة" مشيرا الى أسعار الفائدة التي تبلغ خمسة بالمئة وتكبح النمو.

وزاد تسليط الضوء على الصعوبات التي يواجهها واضعو السياسة النقدية يوم الجمعة عندما قال نائب محافظ بنك انجلترا (المركزي) جون جيف ان البنك بحاجة الى الموازنة بين احتمالات تباطؤ النمو وزيادة البطالة من جهة وارتفاع التضخم من جهة أخرى. وأضاف أنه لا يستبعد الركود.

وقال متحدث باسم وزارة الخزانة في وقت سابق ان الوزارة قالت دائما انها ستنظر في القواعد المالية مجددا عندما تنتهي الدورة الاقتصادية.وينتظر المسؤولون مراجعات مكتب الاحصاءات الوطنية في نهاية ايلول للتعرف بشكل أفضل على الموعد المحتمل لانتهاء الدورة الحالية. وفي الوقت الذي يزيد فيه ذلك بوضوح من الضغوط على الحكومة لتعديل القواعد لزيادة مستوى الاقتراض فان مراجعات المكتب قد تزيد أيضا مستوى الناتج المحلي الاجمالي بشكل ملموس وهو ما يتيح للحكومة هامشا اضافيا دون الاضطرار لتغيير القواعد المالية.

بعد ان شهدت ٢٣٨ حادثة حريق

التماسات الكهربائية: تحديات كبيرة تواجه القواعد الامريكية في العراق

ترجمة/عمار كاظم محمد

خلال ستة اشهر فقط من آب ٢٠٠٦ الى كانون الثاني ٢٠٠٧ كان هناك ما لايقل عن ٢٣٨ حريقاً على الاقل حطمت او اتلفت وسائل عسكرية امريكية بسبب حريق ناتج عن تماس كهربائي في القواعد الامريكية في العراق بضمن ذلك اكبر صالة طعام للجيش الامريكي في العراق إضافة الى جنديين امريكين ماتا من جراء حريق كهربائي في قاعدتهم قرب تكريت في عام ٢٠٠٦ كما تشير الى ذلك السجلات بينما جرح جندي آخر اثناء قفزه من برج للحراسة بسبب حريق آخر في شهر آيار من عام ٢٠٠٧ .

وكانت وزارة الدفاع الامريكية قد قالت ان هناك ١٣ جندياً امريكياً تعرضوا للصعقة الكهربائية فان هناك المزيد من الجرحى بسبب ذلك الامر حيث ان اصابات البعض منهم كانت خطيرة طبقا للوثائق وكانت السجلات تشير في وقت سابق من هذا العام الى ان كشفا قد اجري على احدى البنايات التي يقطن فيها الجيش الامريكي وجد ان الجنود كانوا يشكون من تعرضهم للصعقة الكهربائية يوميا في هذه القاعدة.

ان المشاكل الكهربائية كانت من اكبر الاخطار الملحة على أمان الجنود الامريكان في العراق في غير ميدان المعركة وطبقا لتقرير الجيش الامريكي الذي صدر في شباط عام ٢٠٠٧ فان تهديدات السلامة في ما يعود للكهرباء يعود بالدرجة الرئيسية الى نوعية المواد الكهربائية المستعملة وهي نوعيات رديئة إضافة الى الربط الخاطيء لهذه المواد والاجهزه ما يؤدي الى اندلاع الحرائق .

وكان تقرير الجيش قد ذكر ان شركة كي بي آر ومقرها في مدينة هيوستن هي المسؤولة عن تزويد ونصب الخدمات الاساسية للقوات الامريكية في العراق وكانت الشركة المذكورة قد اعدت تحقيقا شاملا في هذا الشان ووجدت عدة مشاكل في ما يتعلق بالخدمات الكهربائية .

لقد اهملت وزارة الدفاع هذا الامر ومنحته القليل من الاهتمام الى ان توفي الرقيب اول رايان دي بسبب الصدمة الكهربائية حينما كان يغتسل في الحمام نتيجة للخدمات الكهربائية السيئة في شهر كانون الثاني الماضي ذلك الامر وجه انتباه القادة والمشرعين في وزارة الدفاع بعد أن تقدمت عائلته بطلب استجواب عن سبب وفاته وادى هذا الامر الى قيام الكونجرس ومفتشي وزارة الدفاع باجراء تحقيقات بهذا الشان واجراء فحص شامل للتأسيسات الكهربائية لكل البنايات في العراق التي قامت بانجازها شركة كي بي آر .

وكان كريس ايزلب الناطق الرسمي بلسان وزارة الدفاع قد قال " اننا نعتبر ان هذه قضية مهمة جدا " بينما رفض التعليق على النتائج الموجودة في وثائق الجيش الامريكي من جهتها لم تعلق هيذر بروان الناطقة الرسمية لشركة كي بي آر حول تقارير الامان او التقارير المتعلقة بالحرائق او الصدمات الكهربائية لكنها قالت انها لم تجد اي دليل يربط بين عمل الشركة والموت الذي حصل بالصدمة الكهربائية واضافت ان شركة كي بي آر ملتزمة بمعايير السلامة لكل المستخدمين وتلك التي تعلق بعمل الشركة ايضا.

في بيان رسمي صدر من وزارة الدفاع لم يشر المسؤولون في الوزارة الى مدى الاخطار بل ركزوا بدلا من ذلك على الظروف التي احاطت بموت العريف لكن الوثائق الداخلية والعشرات من رسائل البريد الالكتروني ووثائق الجيش وكذلك وكالة ادارة العقود في وزارة الدفاع ووكالات اخرى اشارت الى وجود مشاكل تتعلق بالكهرباء كانت معروفة بشكل واسع من قبل خبراء وزارة الدفاع وتمثل تهديداً امنياً رئيسياً.

لقد كان من المستحيل تقدير العدد المضبوط للوفيات والاصابات الناتجة من الصعقات الكهربائية لأنه لا توجد وثيقة واحدة قد دونت هذا الامر وقد اجري مسح شامل للأمان عام ٢٠٠٧ بطلب من قبل المسؤولين العسكريين الكبار في العراق للوكالات المتعاقدة مع وزارة الدفاع التي تشرف على المتعاقدين بعد ان قتل حريق كهربائي جنديين امريكيين في تكريت في شهر تشرين الاول من عام ٢٠٠٦ حيث اكد خبير الأمان في وزارة الدفاع بول ديكنسن نتائج التحقيقات لكنه لم يضف المزيد من التفاصيل.

عن النيويورك تايمز